

بيان من الإخوان المسلمين.. الإخوان ومؤسسات الدولة



تتهم الأنظمة الديكتاتورية جماعة الإخوان المسلمين بأنها تعمل على تعطيل مؤسسات الدولة وتعطيل الدستور، وذلك بهدف تشويه صورتها، ووضعها تحت طائلة القانون وتوقيع العقوبات المغلظة عليها، ولقد قام القضاء العسكري كثيراً بذلك، وللأسف فالقضاء المدني يقوم الآن بهذا الدور بل تجاوزه إلى درجة إتهام الجماعة بالإرهاب، وهي التي فازت بثقة الشعب في كل الانتخابات النزيهة للرئاسة والبرلمان والنقابات المهنية والاتحادات الطلابية ونوادي أعضاء هيئات تدريس الجامعات.

ورغم المظالم الفادحة التي تعرضت لها الجماعة فإنها ستظل تخاطب الناس بالحكمة وبالتي هي أحسن حتى تتضح الحقيقة ويفتح الله بيننا وبين قومنا بالحق وهو الفتاح العليم.

الدولة عبارة عن أرض يعيش عليها شعب له حكومة يحكمها قانون، وكل دولة لها مؤسسات على رأسها مؤسسة الرئاسة، ومؤسسة تشريعية رقابية، ومؤسسة قضائية، ومؤسسة تنفيذية تضم مؤسسة الرئاسة والحكومة، والأخيرة تتكون من مؤسسات عديدة: مؤسسة الجيش والشرطة والتعليم والصحة والمالية والاقتصاد والثقافة والتموين.....إلى آخره .

الشعب هو المالك الحقيقي للأرض وما عليها، وهو المنشئ والمالك لكل المؤسسات، ومن حقه أن يختار من يشغلها أو يضع قواعد اختيارهم، ويضع ضوابط عمل هذه المؤسسات وأدوات الرقابة عليها، فالشعب هو السيد، وهو مصدر السلطات، ومن ثم فالسلطة التشريعية تشرع وتراقب نيابة عنه، والقضاء يصدر أحكامه باسم الشعب، والحكومة تنفذ البرنامج الذي يرضيه، والجيش يقوم بحماية الشعب والأرض، والشرطة توفر له الأمن الداخلي

وتنفذ أحكام القضاء، وهكذا يتجلى أن المؤسسات جميعاً تعمل في خدمة الشعب، في إطار منظومة تحترم مبادئ التخصص والاستقلال والتعاون.

ولكى تتحدد العلاقات بين المؤسسات بعضها البعض وبين الحكومة والشعب، فإن الشعب يمنح نفسه دستوراً يعبر فيه عن هويته وثقافته ورؤيته وحقوقه، ونظام الحكم الذي يريده ويحدد فيه العلاقات السابق الإشارة إليها، وهو يعد القانون الأعلى الذي يلتزم به البرلمان في تشريعاته التفصيلية.

والدستور يعتمد المبادئ الديمقراطية التي تؤكد على الحريات العامة وحقوق الإنسان والدولة المدنية والتعددية السياسية، والانتخابات الحرة النزهاء، والتداول السلمي للسلطة، واحترام مبدأ الأغلبية، وسيادة القانون.

في ضوء هذه المبادئ التي تتفق مع الإسلام وشريعته نصاً وروحاً، تؤمن جماعة الإخوان المسلمين أن الالتزام بها واجب شرعي، وأنها السبيل لتحقيق الاستقرار والأمن والعدل والولاء، وتحقيق التقدم والنهضة.

ولكن - للأسف الشديد - فإن واقعنا منذ أكثر من ستين عاماً يهدد كل هذه المبادئ والقيم ويسير عكس اتجاهها، فمؤسسة الجيش استولت على الحكم منذ 1952، وجعلت من نفسها السيد فوق الشعب، وزورت كافة الانتخابات والاستفتاءات، وهيمنت على كافة المؤسسات الأخرى، وأعطت القانون أجازة، وجندت عملاء من القضاة وفصلت كثيرين منهم في مذبحه شهيرة، وصادرت حريات الناس واعتقلت الكثيرين، وعذبت وقتلت خارج نطاق القانون، وسيطرت على ميزانية الدولة، وخاضت مغامرات عسكرية فاشلة، وحاولت قلب أنظمة حكم في دول أخرى، وسعت في إفساد الذمم، ففي القضاء سمحت بتوريث الأبناء ولو كانوا غير مؤهلين، ورفعت سن المعاش، ورفعت المرتبات ومنحت التابعين لها الانتدابات ذات العوائد الباهظة، ووزعت ثروات الدولة وأراضيها على الأتباع والمحاسيب، وانشغلت المؤسسة العسكرية بالنشاط الاقتصادي، واحتكرت ملكية أراضي الدولة وسيطرت على حوالي 40% من اقتصاد البلاد، وكانت النتيجة هي ديون تجاوزت 1600 مليار جنيه، وفقر تجاوز 40% من الشعب، وبطالة شملت عدة ملايين شخص، وأعلى نسبة أمراض كبد وفشل كلوي على مستوى العالم، و20 مليوناً يسكنون العشوائيات، منهم 4 ملايين يسكنون المقابر، وفقدان للشفافية، الأمور التي أدت إلى تخلف مصر وضعفها وتدني مكانتها الإقليمية والدولية.

وبعد ثورة 25 يناير ارتفعت آمال الناس إلى عنان السماء بالتخلص من حكم العسكر والقضاء على الفساد والاستبداد، وتنسم نسيم الحرية والكرامة والسيادة، ووضع الأقدام على طريق الإصلاح والتقدم، ولكن للأسف الشديد لم يمكث النظام المدني الذي بدأ في ذلك إلا سنة واحدة مملوءة بالمعوقات وافتعال المشكلات والتحريض الإعلامي والتآمر الداخلي والخارجي، تمهيداً لانقضاء العسكر على الحكم مرة أخرى في 3/7/2013، ومن يومها والأمور تسير بصورة أشجع وأسوأ حتى من أيام 1952.

لذلك فإن جماعة الإخوان المسلمين تسعى إلى تصحيح الأوضاع المنقلبة، بأن يعود الشعب هو السيد وهو مالك الدولة ومؤسساتها، وهو الذي يحكم نفسه بنفسه عن طريق نوابه، ويختار حاكمه وبرلمانه بحرية ونزاهة كاملة، وأن تعود مؤسسة الجيش إلى نكثاتها، وأن تمارس تخصصها ودورها في الدفاع والحماية، وأن تبتعد عن السياسة والحكم، وأن ترفع هيمنتها عن مؤسسة القضاء والشرطة والحكومة والاقتصاد، وأن يقوم الشعب بتطهير كل مؤسسة من مؤسسات الدولة وتقويتها ومدّها بأفضل وأنزّه العناصر، فذلك كله هو السبيل الوحيد لإخراج مصر من كبوتها ودفعها على طريق القوة والبناء والقضاء على مشكلاتها المزمنة.

إن الإخوان يريدون مصر دولة قوية كبيرة على المستوى العالمى، وهذا شأنه أن يؤدي إلى تقدم دول المنطقة ودول العالم الثالث، فمصر هي قاطرة العالم العربى، وتأثيرها فى دول العالم الثالث لا يخفى عبر التاريخ، وذلك لن يتحقق إلا بقوة كل مؤسسة من مؤسسات الدولة وتمتع شعبها بالحرية والديمقراطية والوحدة.

فالدول بدون مؤسسات أو مؤسسات ضعيفة تعيش فى تمزق وفوضى، ناهيك عن احتمال تمزقها وتقسيمها، والصومال أوضح مثال على ذلك، ونحن لن نسمح لمصر أن تكون كذلك أبداً بإذن الله.

فالإخوان المسلمون يبنون ولا يهدمون، يعمرّون ولا يخربون، يجمعون ولا يفرقون، يصلحون ولا يفسدون، يعطون ولا يأخذون، يضحون ولا يرجون من أحد غير الله جزاءً ولا شكوراً، يفعلون ذلك كله بدافع دينى ووطنى وإنسانى.

﴿إِنْ أَرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾.

﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾.

الإخوان المسلمون فى الجمعة 10 رجب، 1435 هـ الموافق 9 مايو 2014م